يلزم من كون المولى مفيدا ان يكون مقصودا فتكون ذكره تشريحا
بما علم التزاما بغاية لعدم دخول دلالة الالتزام في التعاريف ثم ان ما ينتفي
هذا الكلام ان ابن الحاجب اشترط بقوله باشتراط القصد في الكلام
لكن لا يشترط التصريح به استغناء بالمفيد قال الحلبي وليس كذلك
وتقريبا يفيد خلافه الى ان قال قلت يوجبات وفهم من كلامه ان ابن
الحاجب انما لا يشترط في الافادة قصد المتكلم اياها انما يشترط فيها
ان تكون على التركيب الموضوع في لسان العرب فكان على المصنف ان
يسقط قوله فانه مستفاد من حصول الفايدة لانه يوهم ان الذي لا يشترط
ابن الحاجب هو التصريح بالقصد وقد علمت خلافه وانما اختلفوا على
خلاف في قوله اي قول الحاجب ان القصد لا يشترط التصريح به بناء على
ما فهمه المص منهم من حمل كلامه على ان حيث صرح هو لا الثلاثة بالقصد
في تعريف الكلام صار كالمقصد مستفاد من حصول الفايدة كما تقدم
لما صرح به هو لا الاربعة فيه ذكروه الفايدة قال الحلبي الجزولي لم يصر
بالقصد اما ذكر الوضع واختلف الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد
كابن عصفور ومنهم من فسره بالوضع العربي كابن الحاجب
لما سبق اي من ان الفايدة تستلزمه وحكي ان تذكر القيود
ولا يكتفي بدلالة الالتزام على ان المص قد صرح بها هو احتراز
منه او مراده سابقا حيث اوقعه في قوله عبارة عما مر لون
كما بينا ذلك سابقا ولا الجزولي كالوضع يوهم كلامه ان الوضع
يؤخذ التزاما من تعريف الكلام فلا يحتاج للتصريح به كالتركيب
مع انه ليس موجودا ولا يحتاج اليه اصلا بناء على ما يفيده قوله لان
الصحيح اختصاصه بالمفردات وح فتدل عبارته والمعنى ولا
حاجة لذكر الوضع لانه معدوم لان الصحيح اختصاصه
بالمفردات الصحيح علم اختصاصه وان التركيبات موضوعة
بالوضع النوعي فتكون دلالتها وضعية لا عقلية من هم قال
الشاطبي لا بد من قيد الوضع العربي ليدخل الكلام الاعجمي

فائدة